

تنظيم التعليم العالي وفتحه على مصراعيه للجميع

وتأمين وسائل الاستثمار في العنصر البشري

النائب د. غنوة جلول

الأسباب الموجبة:

إن الدراسات تشير إلى أن لبنان يعاني من بطالة جامعية بنسبة حوالي ٢٥.٤ ويتوقع أن تتجاوز ٣٣% أي ما فوق الثلث خلال السنتين المقبلتين. وتختصر أسباب هذه البطالة بما يلي:

- اختصاصات التعليم العام التي لا تتلاءم وتلبية حاجات سوق العمل. فنجد على سبيل المثال لا الحصر فائض في إعداد الخريجين في بعض اختصاصات الهندسة والطب كما والحقوق.
- غياب الاختصاصات (ومنفرعاتها) الحديثة أو المطلوبة عن التعليم العالي أو توفرها بشكل ضيق في بعض الجامعات والمعاهد الخاصة.
- عدم توافر فرص دراسية متكافئة (حيث أنه من الصعب الدخول إلى الاختصاصات التطبيقية المطلوبة لأسواق العمل في الجامعة اللبنانية رغم كونها شبه مجانية) وللأسف جرت العادة بأن يتم التضييق على هذه الاختصاصات وفتح الباب على مصراعيه في الدراسات الاجتماعية والإنسانية. أما الدخول إلى الاختصاصات العلمية والتطبيقية في الجامعات الخاصة فيحول دونها ضعف القدرة المالية لدى أكثر الطلاب. وقد أدى ذلك إلى

التحاق نسبة لا يستهان بها من الطلاب بمؤسسات للتعليم العالي التي نشأت مؤخراً. نخاف أن يعاني خريجي بعضها من البطالة خوفاً من عدم الكفاية العلمية لشهاداتها. كما أدى ذلك إلى أن يعتمد البعض الانترنت كوسط أكاديمي لا يستهان به للحصول على الشهادات الجامعية.

إن ما سبق هو محاولة لاختصار انعكاس التعليم العالي على أوضاع الخريجين. ولا شك أنه لا بد من تنظيم التعليم العالي وإيجاد آلية لرقابته والنظر في أوضاع ومستويات وشهادات مؤسسات التعليم العالي عامة والتي نشأت مؤخراً خاصة كما وتقييم الشهادات التي يتوجه بعض طلابنا للحصول عليها من خلال شبكة الانترنت. وأن يتم التنظيم والرقابة والتوجيه بما يتناسب وحاجات الاقتصاد اللبناني خاصة وحاجات التنمية عامة لناحية تكوين وتأهيل الرأسمال البشري وإعطاء الخريج اللبناني قيمة تفاضلية مقارنة بغيره من الخريجين وبما يتلاءم وطبيعة سوق العمل وطبيعة الطلب وكميته ونوعيته. كما وإعطاء الشهادات اللبنانية قيمة تفاضلية تؤدي إلى تكريس دور لبنان الريادي كمنارة للعلم.

إن اقتراح إنشاء مرصد وطني للتعليم العالي يصب في بخلق مرجعية توجيهية تواكب التطورات العلمية وتساهم في إزالة العوائق المادية أمام طالبي العلم إضافة إلى توفير الدعم المالي للجامعة اللبنانية على نسق ما خبرناه في الدول المتقدمة حيث تفرض الجامعات الرسمية رسوم رمزية مع فترة سماح لتسديدها عند التخرج والالتحاق بالعمل من قبل الخريجين.

إننا نأمل أن يكون الاقتراح أساساً لحل متكامل لتنظيم التعليم العالي وفتح باب التعليم العالي الراقي أمام جميع اللبنانيين.

المرصد الوطني للتعليم العالي

أولاً: مؤسسة:

- عامة أو خاصة تحت إشراف ورقابة الدولة.

ثانياً: أهداف المرصد:

- رصد وتوجيه التعليم العالي وتوفير الدعم المالي بما يتواءم وحاجات الاقتصاد اللبناني والتنمية الاقتصادية وسق العمل.

ثالثاً: أعمال المرصد:

١ - عمليات الرصد والرقابة:

- أ - تصنيف المعاهد والجامعات الموجودة في لبنان بما فيها الجامعة اللبنانية.
- ب - تصنيف الشهادات التي تصدر عن معاهد وجامعات التعليم العالي الموجودة في لبنان.
- ج - تصنيف الاختصاصات المتوفرة في الجامعات.
- د - جمع المعلومات عن الاختصاصات والجامعات والشهادات في الدول العربية وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة وتوفيرها واعتمادها لتوجيه الطلاب ولناحية توجيه الطلاب في حال الحاجة إلى إجراء معادلات.
- هـ - توفير المعلومات عن الاختصاصات والجامعات المتوفرة والمعروفة من خلال شبكة الإنترنت.
- و - توجيه التعليم العالي بواسطة معلومات تصدر سنوياً عن الاختصاصات المطلوبة وفرص العمل المتوفرة محلياً وعربياً ودولياً وعالمياً ومعدلات الأجور.

٢ - الوسائل المالية للمرصد:

- يمكن للمرصد الحصول على قروض من صناديق التنمية وقبول هبات على أن يحتفظ بكامل المبالغ في حساب خاص.

أما بالنسبة لتغطية مصاريف العاملين في المرصد فمن الممكن أن يكون بداية من الدولة إلى حين أن يتمكن المرصد من تغطية مصاريفه بفرض رسوم على الخدمات التي يقدمها.